تموز 2026 | مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية | العدد 14
July 2026 | Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences | No. 14
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الابتداء بالحركة والحرْف الساكن في الدرْس النحويّ

م.م إحسان داخل نعيم
المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية
rueh7289@gmail.com

الملخص

نالَ مسْألة الابتداء بحركة أوْ بحرْفٍ ساكنٍ ما نَالَ كثيْراً منَ المسائِلِ اللغوِيَّة الصوْتيَّة، التيْ خوْلِفتْ، أوْ استُدْرك عليْها في الدرْس اللغويّ الحديْث، ومع وجود بعْض المخالفيْن في هذه المسْألة، فإنَّنَا نجد الرأْي السائد قديماً، والذي تبنَّاه كبار علمائنا المتقدمين والمتأخرين، قد ضرب بجذوره عميقاً في الدرْس الحديث، بنحْوٍ لمْ يعدمْه المناصريْن والمتابعين في عصرنا، ولذا يقف المتتبّع لهذه المسْألة عند المعاصرين على أنَّ هناكَ كثيراً منْهم قد تابعوا أسلافهم في مسْألة امتناع الابتداء بحركة أو بساكن. وما يهدف هذا البحْث إلا إلى محاولة استجْلاء الرأي في هاتين الظاهرتين الصوتيتين، وتقدير حدوْد الخلاف فيها فيما بيْنهمْ، مرجِّحاً ما قرَّ في الدرس اللغوي عنْد السابقيْن من القول بالامتناع في لغتنا العربية، إنْ عموماً، أوْ على مسْتوى اللغة العربية الفصيحة على وجه الخصوص.

الكلمات المفْتاحيَّة: الحركة، الساكن، الابتداء، التخفيف، التسهيل، ألف الوصل.

Beginning with Vowels and Consonants in Grammar Lessons

A.L. Ihsan Dakhel Naeem
General Directorate of Education in Al-Qadisiyah Governorate

Abstract

The issue of beginning an utterance with a vowel or with a consonant lacking a vowel (a silent consonant) has received considerable attention among phonetic and linguistic studies. This issue has been challenged or reconsidered in modern linguistic scholarship. Despite the existence of some opposing views, the traditional opinion adopted by many leading early and later scholars has remained deeply rooted in contemporary linguistic studies, continuing to find supporters and followers in our time. A review of modern discussions on this issue reveals that many contemporary scholars have followed their predecessors in maintaining the prohibition of initiating speech with either a vowel or a consonant without a vowel. Accordingly, this study seeks to clarify the perspectives surrounding these two phonetic phenomena, assess the extent of disagreement among scholars, and support the view established in traditional linguistic scholarship that such initiation is impermissible in the Arabic language generally, and particularly in Classical Arabic.

Keywords: vowel, silent consonant, word-initial position, easing, facilitation, hamzat al-waṣl (connecting hamza).

المقدِّمة:

شاع في المدوَّنة النحوية عند المتقدميْن تقرير ظاهرتين صوْتيَّتين، إحْداهما: بالتصْريح، وهي أنَّ الابتداء يمْتنع إنْ كان بحرفٍ ساكن[1]، وأخْرى بالالْتزام، وهي أنَّ الحركة لا تكوْن مُبْتدأً بها[2]. ولا يُعْدَمُ الناظر في كلماتهم إدراك إشارات تكْشف عنْ وجود المخالف في عصْرهم. لكنَّ المشهور من علمائنا السابقين لمْ يلتفتوا إلى هذا الخلاف، لعدم اعتدادهم به، ممّا يبْرز انطباعاً واضحاً أنَّ مُخالفة هاتين القاعدتين إنّما هو في

غاية الضعْف. ولو كان الأمر ينْتهي عند هذا، لم تبرز إشكالية باعثة على التنقيب والبحث في هاتين الظاهرتين، ولكنَّ الدرس اللغوي الحديث أسفر عن تبنِّي بعض الباحثين لآراء تخالف ما تسالم عليه مشهور النحويين، فجوَّزوا الابتداء بحرف ساكن، وصحَّحوا إمكانية الابتداء بالحركة، بل جعلوا ما يُعرف بـ (همزة الوصل) من أبرز مصاديق هذا الابتداء.

وبين هذا وذاك تتحقَّق إشكالية جلية في وصف ما عليه حال اللغة العربية حقيقة، فهل الخاصَّتان المقرَّرتان قديمًا في الدرس اللغوي، نحويًّا وصرفيًّا وصوتيًّا صحيحتان، أو إنَّهم مخطئون في ذلك، لقصورهم عن إدراك الحقيقة، أو لعدم فهمهم لبعض ظواهر اللغة؟ مع أنَّهم فرسان هذا الميدان، بشهادة أنَّ ما توصَّلوا إليه في كثير من المسائل الصوتية لا يختلف كثيراً عمَّا ثبت في الدرس الحديث.

لذا فقدْ استعْرض البحْث الآراء حول هاتين الظاهرتين، فتمَّ شكْل البحْث متوزّعاً على ثلاثة مباحث: الأوَّل: الابتداء بالحركة عنْد النحويين السابقين قبْل ظهور الدرْس الحديث، والثاني: بحثها عنْد المحْدَثين، والمبحث الثالث: كان في ظاهرة الابتداء بالساكن. وجاءت خاتمة البحث حاملة أهمَّ ما توصَّل إليه من قطاف لهذا الاستعْراض.

المبحث الأوَّل: الابتداء بالحركة عنْد النحويّين السابقين

لم يتطرَّق متقدِّموا النحويين ومن تلاهم إلى مسألة الابتداء بالحركة؛ جرياً على الأصل لديهم في حقيقة الحركات عندهم، وهي أنَّهنَّ توابعُ للحروف، وليس لهنَّ استقلال عنها. وقد وصفهنَّ الخليل بأنَّهنَّ ((زوائد، وهنَّ يلحقنَ الحرف ليوصلَ إلى التكلُّمِ به. والبناءُ هو الساكن الذي لا زيادة فيه))[3]. ولعلَّ ذلك مُفادٌ أيضاً من القول بأنَّ الحركات أصوات عارضة على الحروف، وحينئذ لا يمكن هذا النوع من الابتداء على رأيهم؛ لأنَّ العارض ينتفي بانتفاء معروضه، ولا وجود له بمعزل عن موضوعه. وذكر بعض اللغويين أنَّهم ((إذا كانوا قد نصُّوا على أنَّه لا يُبدأ بصامت، بل بمتحرّك، فقد أغفلوا النصَّ على أنَّه لا يُبدأ بحركة في الكلمة أو في المقطع، وهو طبعٌ في اللسان العربي لم يتعوَّد خلافه، والسبب في إغفالهم هذه الخاصيَّة النطقية أنَّهم لم يمنحوا الحركة وجوداً مستقلًّا عن الصامت، بل تصوَّروها دائماً تابعة له))[4]. وإذا كان هذا طبع لسانهم، فيُعذر العلماء السابقون في فهم التلازم والارتباط بينهما، ما دام هذا حال لغتهم، وليسوا بذلك مخطئين في هذا الفهم، كما يُفهم من الدكتور تمام لقوله: ((تدلُّ الشرطة على صحيح متحرك بحركة قصيرة، واستعارة الرمز هنا من رمز الحركة في الكتابة يدلّ على أنَّهم كانوا يعتبرون الصحيح الذي في بداية المقطع تابعاً للحركة، وهذا عكس وجهة النظر النحوية التي تجعل الحركة صفة للصحيح. ويجب أنْ ننتبه إلى أنَّ علم اللغة الحديث لا يجعل أيًّا من الصحيح والحركة ملك يمين للآخر، وإنَّما هما وحدتان مستقلَّتان متتابعتان لا ترد إحداهما وصفاً للأخْرى))[5]، لأنَّه إنْ أُريد بكونهما مستقلتين، استغناء إحداهما عن الأخْرى في المقطع فهذا غير صحيح في لغتنا[6]؛ إذ لا يتكوَّن المقطع من صامت دون صائت ولا من صائت دون صامت، وإنْ أُريد به كونهما صوتين مختلفين فهذا ممّا لا يُنكره النحوي، وغاية قولهم: إنَّ الحركة لا تستقلُّ بالوجود دون حرف، وإن الحرف قد يأتي ساكناً لا حركة بعده، ومن ثَمّ جعلوا الحركة تابعة، والحرف بمنزلة المتبوع. مضافاً إلى أنَّ ما ذَكره من كاشفية الرمز في التقطيع العروضي عن كون الحرف تابعاً للحركة، لا واقع له، لعدم الملازمة، إذ ما علاقة الرمز الذي يُشبه الحركة بكونه كاشفاً عن تبعية الحرف للحركة.

والمصرَّحُ به في مدوَّناتهم يتطابق على ((أنَّ الحروف المبتدأ بها لا تكون إلّا متحركة))[7]، ومفهوم هذا المنطوق أنَّ البدء بحركة أو ساكن مخالف لهذه القاعدة التي ذكروها، وفرَّعوا عليها كثيراً من أحكامهم النحوية والصرفية والصوتية. ويثبت بوساطة هذا الحصر مفهوم مخالف دلالته عدم جواز تصدُّر الحركة أو الحرف الساكن للكلمة.

إنَّ النظر إلى الحقائق الصوتية التي أثبتها اللغويون، من نحويين وصرفيين، والذين قاربوا في وصفهم وتحليلهم للأصوات، ولكيفية نطقها، ما توصَّل إليه المحدثون، حتى أنَّهم وصفوا تفاصيل دقيقة لا تُنمي إلّا عن امتلاكهم قمة الإحساس والإدراك والتصوُّر لعملية النطق، فكيف يُتصوَّر فيهم أنَّهم أخفقوا في إدراك ما هو أبين وأوضح، حتى على من لا يمتلك مثل هذا الحس اللغوي، يفضي إلى احتمال أنَّ تصدُّر الحركة، لو

كان ممكناً، لما ابتعد عن ذائقتهم الصوتية إدراكُه. وفي لغة العلم هذا لا يُعدُّ كافياً من دون النظر فيما يبدو من أدلَّتهم، فقد جاء في أبواب كتاب سيبويه ((هذا باب ما يتقدَّم أوَّل الحروف، وهي زائدة، قُدِّمت لإسكان أول الحروف، فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن، فقُدِّمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلُّم))[8]. وعبارته الأخيرة تدلُّ على أنَّ الابتداء إنَّما يكون بمتحرك لا بساكن أو حركة. وممّا يُفاد منه ذلك أيضاً قول بعضهم: ((وأمَّا الوقف، فكلُّ حرف يوقف عليه فحقُّه السكون، كما أنَّ كلّ حرف يُبتدأ به فهو متحرّك))[9].

وما يهمنا من كلماتهم السابقة وما يشبهها تحرّي المعنى الذي أفادته، مع غض النظر عن الأسلوب الذي عبَّر به بعضهم، فهل تعني عباراتهم عدم الجواز والامتناع، بحيث يستحيل الابتداء بساكن أو حركة أصلاً، ولذلك يُصار إلى التفصِّي منه، أو أنَّها تعني لزوم اختيار أحد الوجوه الممكنة على مستوى الإمكانيَّات النطقية، ولا يُفهم من ذلك استحالة الابتداء بساكن أو حركة، غاية الأمر أنَّه جرى التباني اللغوي عند المتكلِّم العربي على عدم الخروج عن النسق الذي تبانوا عليه، وهو ابتداؤهم بالمتحرك. وكلٌّ من الرأيين له مُثبتاته ولوازمه، فالأوَّل: لازمه التنافي مع رأي اللغويين القائلين بجواز الابتداء بحركة أو بساكن، لأنَّه واقع في اللغة، بحسب رأيهم، ومن ثمَّ يكون الرأيان على طرفي نقيض، فلا يمكن الجمع بينهما، فإما أنْ يصحَّ رأي المانعين فقط، وإمَّا أن يثبت العكس. وعلى الرأي الثاني: يمكن القول بصحة كلٍّ من الرأيين، لأنَّ الإمكان حاصل، والاختيار مختلف، لتعلقه بأحد مصاديقه.

وبالنظر إلى طبيعة أسلوب الحصر الوارد في كلمات بعضهم[10]، يكون مقتضاه الدلالة على القول بامتناع ابتدائهم بساكن، وهو ما ورد التصريح به في كلامهم، قال ابن يعيش: ((الابتداء بالمتحرك يقع كالمضطر إليه؛ إذ من المُحال الابتداء بساكن))[11]. وأمّا الابتداء بحركة، فليس كما تقدّم مع الساكن، وإن كان مقتضى أسلوب الحصر الامتناع فيه أيضاً؛ إذ لا بد لفهم الامتناع وإثباته من تأسيس مسلَّمة قبلية تُشكِّل مقدِّمة له، وهي أنَّ الحرف لا تكون حركته متقدِّمة عليه، وإن لم يُفرغ من ذلك فلا يثبت الامتناع. وعليه لا بدَّ من تعرُّف آرائهم في هذه المسألة قبْل إصدار حكم الإمكان أو الامتناع عنْدهم.

رتبة الحركة من الحرف

وقع خلاف بين النحويين حول موقع الحركة، أهي قبل الحرف أم معه أم بعده؟ والرأي الذي يكاد يكون متفقاً عليه بينهم، هو أن الحركة تلي الحرف، قال ابن جني: ((واعلمْ أنَّ الحركة التي يتحملها الحرف لا تخلو أن تكون في المرتبة قبله، أو معه، أو بعده، فمحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف، وذلك أنَّ الحرف كالمحل للحركة، وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه، ولا يجوز وجودها قبل وجوده. وأيضاً لو كانت الحركة قبل الحرف، لما جاز الإدغام في الكلام أصلاً))[12]، وكلا دليليه قابل للنقاش. أما الأوَّل، فلأنَّ الحرف ليس محلاً للحركة على الحقيقة، بل هو مجاز، فقول ((النحويين إنَّ الحركة محلٌّ للحرف مجاز، لا حقيقة تحته، وذلك أنَّ الحرف عرض، والحركة عرض أيضاً، وقد قامت الدلالة من طريق صحَّة النظر على أنَّ الأعراض لا تحلّ الأعراض))[13]. وهذا الذي التفت إليه ابن جني نفْسه، هو الذي دعاه إلى التعبير باستعمال التشبيه بقوله: (كالمحلِّ للحركة)، وبرَّر هذا التشابه بقوله: ((ولكنَّه لمّا كان الحرف أقوى من الحركة، وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه، وكانت الحركة لا توجد إلا عند وجود الحرف، صارت كأنَّها قد حلَّته، وصار هو كأنَّه قد تضمَّنها، تجوَّزاً لا حقيقة))[14]، ولكنَّ ما ذكره يكفي فيه التلازم بينهما وعدم استقلاليّة الحركة عن الحرف ولا يوجب كونها بعده.

وأمّا استدلاله ببطلان الإدغام، فيمكن تضعيفه بلحاظ الرأي الذي تبنّاه كثير من اللغويين المحدثين في حقيقة الحرف المضعَّف، وهل هو حرف واحد أو حرفان؟ فإنَّ كان حرفاً واحداً، فلا حركة في البين لكي تمنع الإدغام؛ إذ يرى بعضهم ((أنَّ التشديد لا يغيِّر طبيعة الحروف، بل يطيل مداها فقط))[15]، فيكون الصوت المدغم حرفاً واحداً لا حرفين، ويرى بعض اللغويين ((أنَّ الممارسة النطقية لعدد من الأصوات المدغمة تؤيِّد وجهة النظر التي ترى في الصوت المدغم صامتاً أطيل الوقوف عليه فأتبع بمصوت قصير أو طويل))[16]. وقول ابن جني الذي نقله عن النحويين بأنَّ الحركة لا توجد من دون وجود الحرف، الذي يُظهر عدم استقلال الحركة من دون الحرف، ومع ضميمة رأيه من أنَّ الحركة تأتي متأخرة عن الحرف، ينتج

نتيجة قطعية بامتناع الابتداء بالحركة، ولكنَّ ابن جني أشار أيضاً إلى رأيين آخرين: أحدهما: أنَّ الحركة تحدث مع الحرف في آن واحد، وقد نسب ذلك إلى أستاذه بقوله: ((واستدل أبو علي على أنَّ الحركة تحدث مع الحرف، بأنَّ النون الساكنة إذا تحركت زالت عن الخياشيم إلى الفم، وكذلك الألف إذا تحركت انقلبت همزة))[17]، ومع أنَّ ما ذُكر ليس متيناً؛ لسهولة توجيهه عنده بما لا يتنافى مع بعدية الحركة[18]، إلا أنَّه حكم بقوة هذا الدليل في بعض كتبه[19]. ثانيهما: كون الحركة قبْل الحرف، ولم يُذكر هذا الرأي على أساس أنَّه افتراض وقسمة عقلية من دون أن يتبنَّاه متبنٍّ، كما يظهر من قوله: ((أمّا مذهب سيبويه، فإنَّ الحركة تحدث بعد الحرف، وقال غيره: معه، وذهب غيرهما إلى أنَّها تحدث قبله))[20]. وممّا يدل أيضاً على وجود قائل بهذا الرأي ما ذكره في دفع أحد الاعتراضات بقوله: ((ويدل على فساد قول من قال: إنَّ الحاجز بين المثلين في نحو جُدَد و عُدَد، إنَّما هو حركة الحرف الثاني، أنَّه لو فصل هنا بالحركة، لوجب الفصل بها في نحو شدَّ ومدَّ، مع حركة الثاني منهما، دلالة على أنَّ الحركة في الحرف الثاني لم تفصل بينه وبين الأول، ولو كانت في الرتبة قبله لوجب الفصل بها بينهما))[21]، وفي ما تقدَّم إلماعٌ إلى أنَّ لهذا القول أصحابه.

وذكر ابن جني أيضاً ((وممّا يقوّي عندي قول من قال: إنَّ الحركة تحدث قبل الحرف إجماع النحويين على قولهم: إنَّ الواو في يَعِد ويَزِن ونحو ذلك إنّما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، يعنون: في يوعد ويوزن ونحوه (لو خرج على أصله)، فقولهم: بين ياء وكسرة يدل على أنَّ الحركة عندهم قبل حرفها المحرَّك بها، ألا ترى أنَّه لو كانت بعد الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين، وفي يوزن بين فتحة وزاي. فقولهم: بين ياء وكسرة يدل على أنَّ الواو في نحو يوعد عندهم بين الياء التي هي أدنى إليها من فتحتها، وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها))[22]، وقد حاول إبطال ما ذُكر بإيراد جوابين لتضعيفه[23]. وما يهمُّنا من كل ما تقدَّم ثبوت رأي لبعض النحويين المتقدِّمين يقولون بتقدُّم الحركة، ويلزم منه ابتداء الكلمة بحركة حرفها الأول، ولا يتنافى ذلك مع القول بلزوم الابتداء بحرف متحرِّك؛ لصدق ذلك مع تقدُّم الحركة أيضاً، إذ لا يخرجه اختلاف موقع الحركة عن كونه متحركاً، وإلا لأغنى القول بلزوم الابتداء بحرف متحرك، عن الخلاف في موقع الحركة.

ومحصَّل ما تقدَّم يثبت أنَّ في المسألة رأيين عند المتقدمين:

الأوَّل: امتناع الابتداء بحركة قبل حرفها، ويمثل هذا الرأي العلماء القائلون بحدوث الحركة بعد الحرف أو معه.

الثاني: جواز ابتداء الكلمة بحركة، بل ضرورته، ويمثله من قال بأسبقية الحركة وجوداً على حرفها.

المبحث الثاني: الابتداء بحركة عند المحدثين

انقسم اللغويون المحدثون في هذه المسألة على قسمين: الأوَّل: الذين وافقوا رأي مشهور النحويين المانعين من ابتداء المقطع بحركة.

الثاني: من جوّز الابتداء بغير الحرف المتحرك، من حركة أو غيرها. وبيان هذين الاتجاهين على النحو الآتي:

أولاً: عدم جواز الابتداء بالحركة

ويمثِّل هذا الاتجاه كثير من اللغويين الذين أقرَّوا خاصيَّة مقطعية في اللغة العربية، وهي عدم ابتدائه بحركة. قال هنري فليش: ((يبدأ المقطع في العربية الفصحى بصامت واحد فحسب، وينتهي إمّا بمصوت .. وإمّا بصامت واحد أيضاً))[24]. وأمَّا الدكتور كمال بشر، فقد ذكر ((أنَّ التركيب الصوتي للغة العربية يمنع ابتداء النطق بالحركات، وهذا يتمشَّى مع القانون الفنولوجي العام لهذه اللغة، وهو عدم وقوع أي مقطع فيها يبدأ بحركة))[25]، ولم يتخلَّ الدكتور عن هذه الفكرة حتى مع إنكاره لحقيقة وجود همزة (وصل) في الكلمة. وذهب الدكتور رمضان عبد التوَّاب أيضاً، إلى أنَّه في ((العربية الفصحى مثلاً، لا يجوز الابتداء بحركة، ولذلك يبدأ كلُّ مقطع فيها بصوت من الأصوات الصامتة))[26]. وذكر كثير من الباحثين أنَّ المقاطع في لغتنا

العربية خمسة، ليس من بينها ما يبدأ بالحركة[27]؛ إذ ((لا يبدأ المقطع العربي بصامتين، كما لا يبدأ بصوت صائت))[28]، فالابتداء بالحركة في المقاطع العربية ((يؤدي إلى صورة غير مقبولة في النظام المقطعي العربي، وهي مقطع مبدوء بمصوّت))[29]، ويمثل هذا الرأي، بلحاظ عدم جواز ابتداء المقطع بحركة، امتداداً للرأي الشائع بين النحويين السابقين.

ثانياً: الابتداء بحركة تامة

تبنى لغويُّون آخرون جواز ابتداء المقطع بحركة، ولذلك أضافوا مقطعاً سادساً في اللغة العربية يبدأ بعلَّة أو مصوّت. وبالنظر إلى أنَّ اللغات قد تختلف في نظامها المقطعي، ولذلك نجد في بعضها أنَّ الابتداء بالصائت أمر سائغ عندهم، وقد يُشكِّلُ الصائت بمفرده مقطعاً مستقلّاً في بعض اللغات[30]، فإنَّ تسرية حكم بعض القضايا اللغوية الصوتية من لغة إلى أخرى ليس جائزاً على إطلاقه؛ إذ ينبغي إثبات أنَّ الجواز حاصل في اللغتين معاً. وعليه، فما يراه اللغويون أنَّه ابتداء بحركة في غير اللغة العربية، قد لا يتماهى أو لا يتطابق مع حقيقة الابتداء في هذه اللغة؛ فإنَّ كلمات مثل(in وon) مبدوءة بصوت صائت في اللغة الإنجليزية، ولكنها بحسب نطقنا العربي ليست كذلك؛ لأنَّ كلتا الكلمتين تلفظ مبدوءة بنبرة تمثِّل همزة قطع عندنا، ((فالمقطع العربي لا يبدأ بحركة، مهما يكن موقعه من الكلمة، بعكس المقطع في الإنجليزية أو الفرنسية حيث يمكن أنْ يبدأ بحركة في مثل in وon. ولو جاز أنْ يبدأ بحركة في العربية لوجب أنْ ينقسم المقطع الرابع المديد إلى مقطعين.... في حالة الوقف))[31]. فما كان ابتداء بحركة لصوت معين في الإنجليزية، هو عينه ابتداء بـ (بحرف متحرّك لا حركة) من الناحية الصوتية في لغتنا، وهذا أمر يتعلَّق بطبيعة نطق العربي، ولو أردنا نطق الحركة من دون همز، فلا يمكن لنا ذلك إلا بمحاولة إرخاء آلة النطق بطريقة معينة تتطلَّب حركات غير مألوفة عند المتكلِّم العربي. أمَّا بالنسبة لغير العربي، فلا يتعذَّر عليه ذلك؛ لأنَّهم يستعيضون عن الثقل وعدم القدرة على الابتداء بها بالأوضاع المختلفة لحركة أعضاء النطق.

بناء على ما قُدِّم، فإنَّ الخلاف في المسألة المبحوثة هنا، قد يكون خلافاً في مفهوم الحركة أحياناً، كما رأينا من أن حرفاً صامتاً في لغتنا قد يُعدُّ حركة في لغة أخرى، وقد يكون خلافاً في انطباق المفهوم على مصداقه، كما نجده في الخلاف بين المحدثين في كون همزة (الوصل) أو همزة (بين بين)، من مصاديق الحركة أو ليست كذلك.

ولا يخفى أنَّ أهم مصداق للابتداء بحركة وقع مورداً للبحث عند المحدثين، هو الهمزة؛ إذ خالفوا إجماع علمائنا السابقين في حقيقتها، إذا كانت (بين بين)، أو كانت (للوصل) ((التي هي حركة خالصة))[32]، بحسب تعبير الدكتور استيتية . فقد أضاف الدكتور تمام حسان المقطع (ع ص) حيث قال: ((أمَّا موقعيَّة البداية، فتشمل ورود همزة الوصل في أول الكلام الذي يبتدئ بحرف علَّة متلوٍّ بصحيح ساكن، أو بعبارة أخرى، يبتدئ بالمقطع (ع ص)، فهمزة الوصل إذاً علامة على هذا الموقع؛ لأنَّها لا ترد في وسط الكلام))[33]. وهذا الكلام لا يخلو من مفارقة؛ لأنَّه يرى أنَّ المقطع (ع ص) ليس له وجود إلّا في بداية الكلام. أمَّا في وسط الكلام فلا وجود له، ولكنَّ هذا المقطع لم يبق كما هو بل يُتخلَّص منه بورود همزة الوصل، ولذلك فرَّق بين وجوده على مستوى المقطع التشكيلي دون الأصواتي؛ لأنَّه قال: ((إنَّ هذا المقطع تشكيلي غير أصواتي، لأنَّ الأصوات لا تعترف بأنْ تبتدئ المجموعة الكلامية بحركة، ولذلك تعمد إلى همزة تنشئها قبل هذه الحركة، وتتخذها قنطرة للنطق بها، ثمَّ تعتبر هذه الهمزة من بنية المقطع. فإذا كان هذا المقطع التشكيلي في وسط الكلام، فإنَّ دراسة الأصوات لا تعترف به؛ لأنَّها تتخذ من الصحيح قبله قنطرة، كما اتخذت همزة الوصل في بداية الكلام))[34]. وكلامه صريح بأنَّ هذا المقطع لا وجود له في وسط الكلام، إذ لا حركة قبل الساكن؛ لسقوطها اعتماداً على حركة ما قبلها، ولا وجود له في البداية بعد الإتيان بهمزة الوصل، وإنْ كان له وجود قبل المجيء بهمزة الوصل، وكأنَّه يرى أنَّ أصل المقطع في بنية الكلمة مكون من حركة قبل الحرف الساكن، ولمَّا كان هذا المقطع غير مقبول به أصواتيّاً، فاضطُرَّ إلى الإتيان بالهمزة، ليتمَّ قبول المقطع المبدوء بعلَّة.

وهذا الرأي بادٍ تأثُّره بما عند لغويين سابقين، ومنهم كانتينو الذي ذكر أنَّه في ((بداية الكلمة يتحاشى العربي أنْ ينْطق بمجموعة من الصوامت الانفجارية المتصلة، وذلك بأنَّ يأتِي بمصوّت .... فيقال: (اُ) كْتُب ... بدلاً من كْتُبْ ... ومثال ذلك: أيضاً أنَّ الاسم الإغريقي (platon) قد أصبح في العربية أفلاطون.... وحيثُ وجب الإتيان بصامت لبداية المقطع فقد اصطلح أنْ يكون (الهمزة) .... أمَّا في صرْف الأفعال العربية فإنَّ هذه المصوتات المساعدة لا تتدخَّل عنْدما تكون الكلمة السابقة مُنتهية بمصوّت))[35]. وقد ترد على هذا الكلام إشكاليتان:

الأولى: أنَّه لم يُفرّق بين همزة (الوصل) وهمزة (القطع)، إذ كالهما بكيل واحد، فهمزة (اكتب) للوصل، وهمزة (أفلاطون) للقطع، ولم يُعرَف عندنا استعمال همزة القطع للتخلُّص من المقطع المبدوء بساكن.

الثانية: لو أخذنا بتفسير المعرّب لكلمة (مصوت) بأنَّها همزة الوصل في العربية، للزم التعبير عن مورد واحد، تارة بوصفه مصوّتاً، وتارة بوصفه صامتاً. وما نُقِلَ من اتفاق المحدثين ((على أنَّ الأصل في هذا الصوت المسمَّى (همزة الوصل) أنَّه حركة اعتماد، ومرَّ أيضاً، اختلافهم في هذه الحركة، فمنهم من اكتفى بها وحدها سلّماً للتخلُّص من تجاور للصامتين في أوَّل الكلمة، وسوَّغ أنْ يبدأ المقطع في العربية بحركة، ومنهم من قال بالإتيان بهمزة قبل هذه الحركة تخلُّصاً من تكوّن هذا المقطع))[36]، لا يكون شافعاً له، وإنْ شفع لغيره، بدلالة ما مرَّ ذكره، ولكنَّ هذا الكلام، مع ذلك، لا ينْسجم أوَّله مع آخره؛ لأنَّ منْ اكتفى بحركة الاعتماد وحْدها، يرى أنَّها هي ما يسمَّى بالهمْزة التي لا وجود لها عنْده. وأمّا حركة الاعتماد عنْد منْ يرْدفها بالهمْزة، فلها حقيقة مغايرة لحقيقة الهمْزة، فالمتحقِّق صوتان لا صوْت واحد.

وكلام الدكتور تمام يحمل مفارقة أخرى ينبع منها القول بالمقطع السابق المنسوب إليه؛ لأنَّه يفترض أنَّ الأصل المسلَّم عنده هو الابتداء بعلة (ع ص)، ويتحوَّل المقطع بعد مجيء الهمزة إلى (ص ع ص)، فبينما كان الأصل عند النحويين هو وجود حرف ساكن، فقط، في بداية المقطع، ولا توجد علَّة أو حركة، قد جُعِل الأصل، هنا، عبارة عن ساكن مسبوق بحركة. وفي هذا مخالفة صريحة للثابت نحويّاً؛ إذ إنّ هذا المورد من موارد البدء بحرف ساكن، الذي استدعى دفع محذور الابتداء به اجتلاب همزة (وصل)، ولا مبرر لوجود حركة الهمزة قبل الإتيان بالهمزة، ليُعدَّ من الابتداء بعلة؛ لعدم وجودها ابتداءً، ولأنَّ الحركة لا تستقلُّ بنفسها في دفع المحذور. وكون رتبة الحركة سابقة على رتبة الحرف في الوجود تصوُّر عقلي، لا يُساعد عليه واقع اللغة، إذ الواقع يشهد بالإتيان بالهمزة وحركتها معاً عند المتكلم، وإنْ كان هناك تقدُّم في الرتبة، فهو للحرف، لأنَّه بمنزلة المحلِّ لها كما تقدَّم.

وقد التفت الدكتور أحمد مختار عمر إلى ذلك بقوله: ((ولا يصحّ هذا إلا على إسقاط همزة الوصل، واحتساب الحركة التي تليها فقط، وعلى هذا فـ (ال) التعريفية عنده تبدأ بفتحة ويليها لام مُشْكلة بالسكون))[37]. وهذا الفرض صحيح فيما يحتمله كلام الدكتور تمام؛ لأنَّه الفرض الذي يتمشَّى عليه رأيه، ولكنّه غير صحيح بحسب ما ذكره، إذ لا وجود لحركة فقط دون الهمزة، التي وصفها بالقنطرة، لا في وسط الكلام، ولا في أوَّله. ولو بقي الدكتور تمام على هذا المقدار لكان إشكالاً، ولكنَّه بعد أنْ أقرَّ بوجود هذا المقطع، ومثَّل له بـ (ال) التعريف، تراجع فقصر تحقُّق هذا المقطع على المستوى التشكيلي دون الأصواتي؛ لخروج المقطع عن البدء بعلّة بعد أنْ جيئ بالهمزة. ولا أدري لماذا يحلل المقطع قبل مجيء همزة (الوصل)؟ وكان عليه أنْ يحلله بعد وجودها، ثم يقرّر أنَّ هذا المقطع، من الناحية التشكيلية، أو الأصواتية، أو كلتيهما، مبدوء بعلة أو بصامت. فإنْ فرَّق بينهما حينئذ على أساس المقطع التشكيلي والأصواتي، فهذا يعني أنَّه لا يَعُدُّ (الهمزة) من ناحية المقطع التشكيلي صامتاً، أو لايعُدُّها موجودة، وحينئذ لابدَّ أنْ يَعُدَّها ساقطة، كما تقدَّم.

وقدْ عرَّض بعض الباحثين بمقالة الدكتور تمام بقوله: ((أمَّا المقطع الذي زعم بعض الباحثين أنَّه يبدأ بصوت علة.... فهو لا يعدو أنْ يكون المقطع الثالث نفسه.... فإنَّ المثال الذي ذكره يبدأ بالهمزة وهو صوت صامت))[38]. وكأنَّ هذين النصَّين المتقدِّمين لم يعترفا بالتبرير القائم على التفريق بين المستويين التشكيلي والأصواتي.

وقد ذهب الدكتور عبد الصبور شاهين، في معْرض تفسيره لهمزة (بين بين)، إلى أنَّها من قبيل المزدوج، وحينئذ يكون مصداقاً للمقطع المبدوء بحركة، قال: ((ولقدْ يُعين على الخروج من هذا المأزق، في المستوى التحليلي، أنْ نعدَّ مثل هذا المقطع المبدوء بحركة، في هذه الحالة وحدها، استثناء من القاعدة العامة، لما أنَّ حالة (بين بين)، هي نفسها وضع قليل الورود والشيوع في اللغة. أمَّا في المستوى السياقي فلا شكَّ لدينا في وجود همزة فونولوجية))[39]. وقد تكفَّل الأستاذ الدكْتور جواد كاظم عناد بمناقشة مجمل رأي الدكتور شاهين مناقشة ضافية، اذكر منها ما يتعلَّق بهذا النص حيث يقول: ((فهل يعني بالهمزة الفونولوجية همزة (بين بين) بعدِّها تحقُّقاً سياقيًّا؟ وما الذي يفرّق هذه الهمزة الفونولوجية عن الهمزة التي عُرفت بالحبسة الحنجرية؟ .... أو أنَّه يريد بالهمزة الفونولوجية اسماً مميّزاً للتحقّق الذي يحدث بسبب وجود حركتين متماثلتين هما الفتحتان؟ ثمَّ ألا يعني كلّ هذا عوداً إلى القدماء بعباءة (الفونولوجيا)؟))[40]. أمّا عدّ هذا المورد المبدوء بحركة استثناء، لعدم شيوعه، فذكر أنَّه ((مردود بالنظر إلى .... أنَّ النطق بهذا الصوت يمثل ظاهرة لهجية شائعة، يكفينا عليها دليلاً مواضع ورودها بين حالات تخفيف الهمزة))[41]. مضافاً إلى ذلك، إنَّ القاعدة الحاكمة بعدم الجواز، لا يراد بها أنّ كلا الوجهين ممكن، والواقع في الاستعمال أحدهما، بل المراد امتناع الابتداء بحركة عندهم؛ لأنَّه غير ممكن عقلاً ذاتاً أو وقوعاً في لغتنا؛ وحكم العقل لا يقبل التخصيص بهذا الشكل، لأنَّه إذا جاز الاستثناء، ولو في مورد واحد، فلا يكون الحكم بالامتناع صحيحاً من أصله.

ثالثاً: الابتداء بصويت قصير

ذهب الدكتور كمال بشر إلى أنَّ الكلمة قد تبتدئ بصويت قصير، ولم يجْعله من نوع الحركات ولا الصوامت، إذ يرى أنَّ الكلمة المبدوءة بهمزة (وصل)، هي في الحقيقة مبدوءة بصوت ليس بصامت ولا حركة، بل هو ((نوع من التحريك الذي يسهّل عملية النطق بالساكن، وهذا التحريك قد يختلط أمره على بعض الناس فيظنوه همزة))[42]، وقد أسماه (صويتاً)، ((وهذا الصويت هو الذي يتشكَّل بشكل الحركة التالية له))[43]. وقد أفاض في ذكر الأدلَّة على رأيه، ولا يخلو أكثرها من الإشكال، وما يهمُّنا في رأيه أمران:

الأوَّل: عدم عدِّه هذا الصوت حركة، مبرِّراً ذلك بسببين: أوَّلهما: **((**إنَّ ذلك الصوت الذي يبدأ به النطق في نحو: اضْربْ واكْتبْ ليس له صفات الكسرة أو الضمة وخواصِّهما))[44]، وهذا السبب وارد عليه لا له؛ لأنَّه لا شكَّ في أنَّ ما ادَّعاه اللغويون من أنَّها همْزة متحرّكة، لا تساوي بمجْملها الصفات الصوتية للحركة فقط.

ثانيهما: قوله: ((أمّا السبب الثاني الذي يمنع افتراض كون هذا الصوت حركة؛ فهو أنَّ التركيب الصوتي للغة العربية يمنع ابتداء النطق بالحركات))[45]، وهذا المبرِّر قد يكون أضعف من سابقه؛ لأنَّ البحث في هذه السابقة، إنْ قادنا إلى كونها حركة، فليجْعل استثناء، كما مرَّ سابقاً، أو دليلاً على أنَّ النطق بالحركات ابتداء ليس ممتنعاً. ويغنينا ذلك عن عناء اثبات كونه لا صامتاً ولا حركة، لأنَّ هذا التبرير يتعارض مع قوله: إنَّها تتشكَّل بشكْل الحركة التي تليها، فما يتشكَّل بشكْل الكسْرة، فهو كسْرة، وإنْ قُلْتَ فيها: إنَّها ضعيفة أو خفيفة أو قصيرة أو نحو ذلك.

الثاني: إشارته إلى ((أنَّه من الممكن القول بشيء من التساهل: إنّ هذا الصويت كان في الأصل، هو ذلك التحريك الذي أشرنا إليه، ولكن ربَّما بالغ بعض الناس في نطقه حتى قارب أنْ يكون همزة، أو أنَّه أصبح همزة محقَّقة، وهذا ما نلاحظه الآن بالفعل بين العوام وأنصاف المثقَّفين، حيث ينطقون هذا الصوت همزة.... غير أنَّ هذا الأمر لا يُفسِد الاحتمال الذي رأيناه، لأنَّ ما يفعله هؤلاء الناس إنَّما هو نوع من التطور اللغوي.... الذي يجب أنْ يُنْظر إليه بهذا الوصْف، وقد يُعدُّ خطأً في نظر بعض الدارسين))[46]. وما ذكره مردود، فإنَّ سبيلنا إلى تَعَرُّف هذه الوصْلة إلى النطق بساكن أمران: إمّا وصف العلماء المتقدِّمين، أو ما عليه نطق المتكلِّمين في عصرنا، وكلاهما يؤيِّدان كونها ليست صويتاً ولا حركة، بل لعلَّ الحاصل هو العكْس، بأنْ يكون هذا النطق الذي عدَّه تطوَّراً له أصول تاريخية قد احتفظ بها، فَيُعَدُّ ما سواه تطوَّراً وانشطاراً من هذه الحقيقة النطقية.

وذهب باحث آخر إلى عدِّ همزة الوصْل صويتاً قصيراً، ولعلّه متأثرٌ في هذا الرأي بما اجترحه الدكتور بشر في حقيقة الهمزة، والفارق بينهما أنَّ الدكتور بشر لم يتنازل عن ظاهرة عدم الابتداء بحركة، ولم يُضفْ

مقاطع جديدة لنظام المقاطع العربية، أمَّا هذا الباحث فذكر أنَّها ((ليستْ من فصيلة الأصوات الصامتة، إنَّما صائت قصير.... تنْهض وظيفته على عبور الساكن الذي لا يألفْه نسْج العربية، لذا اصطلحنا عليه بـ (بصائت الإيصال) تمييزاً له عن الهمزة القطعية الحنْجرية.... فهي ليْست حركة تامَّة، إنّما صويت قصير))[47]. وقال في موضع آخر: ((وبيان الجانب الصوتي في (صائت الإيصال) أنَّها صويت يُعين على تحريك الصوت الساكن، لكي يوافق بناء العربية))[48]. ورتَّب على ذلك إضافة نوعين جديدين من المقاطع إلى نسْج اللغة العربية من نوع (ع س) (ع س س)))[49]، ومع إضافته لهذين المقطعين المبدوئين بصائت الإيصال، بحسب تعبيره، ذكر في موْضع آخر حكماً عامّاً بقوله: ((وتسجِّل الصوامت، دائماً، كبدايات للمقاطع. أمّا الصوائت فإنَّها لا تكون إلا مراكز أو نواة))[50]، وهو حكْم ظاهره التنافي مع ما قدَّمه في صائت الإيصال، فما ذكره هنا بنحو (الموجَّهة الدائمية) بلغة المناطقة، قد انخرمت في ما ذهب إليه في صائت الإيصال.

وقد يُفْهم من النصوص السابقة أنَّ هذا الرأي لم يُخْرج الهمزة عن كونها حركة؛ فالصائت القصير، وإنْ لم يكنْ حركة تامَّة، بحسب تعبيره، ولكنَّه لم يَخْرج بذلك من الإطار النوعي للحركات؛ لأنَّه لم يفْرض سوى وجود هذا الصويت. وعليه فما ذكره من حالات حركية لهذا الصائت من ضمٍّ وكسْرٍ وفتْح[51]، قد يريد به ضمة قصيرة، أو كسْرة قصيرة، أو فتحة قصيرة أضعف أو أقصر من الحركات الاعتيادية، ولم يصرّح كالدكتور بشر، بأنَّها ليست من جنس الحركات، كما تقدَّم.

رابعاً: الابتداء بصوت بين المصوّتات والصوامت

أقرَّ الأستاذ الدكتور جواد كاظم عناد بأنَّ اللهجات في عصرنا يشيع فيها ابتداء المقطع بحركة، لقوله: ((لا أدري، ما الذي جعل المحدثين يتمسّكون بمقولة أنَّ المقطع في العربية لا يبدأ بحركة، وأنَّ التخلُّص من هذه الكراهة يكون بجلْب صامت هو الهمزة؟ ولا سيَّما أنَّ عاداتنا النطقية تسْمح بنطْق هذا المقطع، يشْهد لذلك ألسنتنا الحديثة، فهذا يكاد يشيع فيها))[52]. وعلى الرغْم من ميْله لصحَّة الابتداء بالحركة، لأنَّه ليس بخارج من دائرة الإمكان، لكنَّه ذهب في تفسير همزة (بين بين)، وهمزة (الوصل) تفْسيْراً لم يُسْبق إليه، إذ خلَصَ بعْد مناقشة مستفيضة لآراء المتقدِّمين والمتأخِّرين والمحْدثين إلى أنَّ حقيقة همْزة (بين بين) هو أنَّها ((حالة وسطى، أو انتقالية بين المصوتات والهاء. وهو، فيما يظهر، ذو صفة حيادية وغامضة حيث يكون بمعزل عن تشْكيل معين، غير أنَّ هذا الحياد ينتهي عند دخوله في هذا التشكيل، إذ يتّخذ صوره على وفقه فمرة يشبه الفتحة، وأخرى يشبه الضمة، وثالثة يشبه الكسرة))[53]، ومع أن له هذه الخاصيّة إلا أنَّه ((يسلك سلوك الصوامت عند وضعه في تشْكيل معيَّن.... إذ يكون قاعدة للمقطع الذي يحتويه، وقد دلَّ الشعر على ذلك))[54].

وقد حمل الأستاذ الدكتور همزة (الوصل) على هذه الهمزة، لإثبات أنَّها هي هي، ويكون من وجهة نظره، ((ما ذهب إليه النحويّون من أنَّ همزة (بين بين) لا تقع أوَّلاً أبداً فيه نظر، بلحاظ المعطيات التي قد تسْمح بالقول: إنَّها تقع أولاً، ولكن بوظيفة أخْرى هي التوصل للنطق بالساكن في أول الكلمة))[55]، فهمزة (الوصل) هي همزة (بين بين)، ولكنْ في أوَّل الكلمة. وعلى الرغْم من متانة حبك المقدِّمات الموصلة لهذه النتيجة، إلا أنّها لا تخلو من بعض المؤاخذات من جهات عدَّة:

الأولى: تصْريح النحويّين بأنَّ ما يسمّى همزة (بين بين) لا تأتي في بداية الكلام[56]؛ وقد يكون ذلك لأمْر يتعلَّق بطبيعتها، أو وظيفتها، أو غير ذلك.

الثانية: يتَّضحُ جلياً من وصْف النحويين لهمْزة (بين بين)، ومنْ كونها بين الهمْزة وأحد أحرف المدّ، أنَّها مرْحلة وسْطى بين الإبدال الكامل للهمْزة، وعدم الإبدال، فيصبح الصوت بين الهمْزة وبين حرْف حركتها، وهو معْنىً واضحٌ، ومتصوَّر، وقريب من الواقع النطْقي.

الثانية: إذا جاز انْتحاء نطق (همزة بين بين) نحو الهاء، فإنَّه لا يتمُّ مع همزة (الوصل)، إذ لم يثبت لها مثل هذا النطق، لا في وصْف النحويين، ولا في قراءة المقرئين، بل هم مجمعون على تحقيقها عند الابتداء بها، فلا يشعر السامع بأيِّ صوْت للهاء، أو ما يقرب منها في قراءتهم.

الثالثة: لو كانت الطبيعة الخفية لهمزة (الوصل)، على حدِّ وصف الرضي، تقْرب من هذا المعنى المذكور، لما حدَّدها بكونها همزة، كما فَهِمَ ذلك من تقدَمه من النحويين. وأمَّا همزة (بين بين)، فقد وصفها على نحو الترديد بين صوتين، فهو ملتفت إلى حيثية الاختلاف فيما بينهما. وللإنصاف فإنَّ حمْل ما ذكره الرضي من وصف على كونه همزة (وصْل) في غاية الإشكال، وإنْ كان وصْفه من ناحية الإثبات لا يرقى إلى إزاحة فهْم من سبقه من النحويين؛ لتأخره زماناً، ولعلَّ بعْضاً من هذه التغيُّرات أو العادات النطقية التي نجمت على المدى الطويل، قد أثَّرت على الوصْف الحقيقي لهذا الصوت. وسيأتي توجيه آخر لما ذكره الرضي في المبحث الآتي.

الرابعة: إنَّ اشتراكهما في جهة شَبَه معينة، لو صحَّ، فهو لا يثْبت المطْلوب؛ لأنَّه إثبات للأعمّ، والأعمُّ لا يثْبت الأخصّ؛ فقد يكون لكلا الهمزتين هذه الحقيقة الخفيَّة، ولكنَّ ذلك لا يُعيِّن وحْدة المصداق فيما بينهما.

الخامسة: إنَّ همزة التسهيل لا تسْقط إذا جاءت في وسط الكلام بخلافها للوصْل، ممّا يرجِّح الفرْق بينهما.

السادسة: إنَّ همزة (بين بين) يدور أمْرها بين التسهيل عنْد بعْض الناطقين، وبين التحْقيق عنْد غيْرهم، وهذا يُثْبت أنّ أصْل الحرْف همْزة، وإنَّ انْحراف نطْقها من التحْقيق إلى التخفيف أو التسْهيل، لا يُلْغي أصْلها، فلْيُلْتَزَمْ أيْضاً، بأنَّ موضعها إذا كانت للوصْل همْزة مُحقَّقة في الأصْل، ويدل عليه وصْف النحْويين بأنْ لا فرْق بين همزتي (الوصْل والقطْع)، بدلالة قطْع الأوْلى أحْياناً، ووصْل الثانية في أحْيان أخْرى[57]، فالْفرْق بينهما في الموْقعيَّة لا في الحقيقة، ولكنْ لا بمعْنى سقوْط إحداهما في الدرْج دوْن الأخْرى فقط، بل بلحاظ المصاديق التي جعلها الواضع لكلٍّ منْهما. ويدلُّ عليه أيْضاً، تحْقيْقها عنْد جميْع القرَّاء، فلماذا تُجْعَل قراءة قارئ واحد أو اثْنين دليلاً على شَبَهِ همْزة (بين بين) بالهاء، ولا يُجْعَل تحْقيقهم لهمْزة (الوصْل) دليلاً على أنَّ لها وجْهاً آخر في نطْقها، وهو التحْقيق، وقد صرَّح الدكتور بشر بأنَّ هناك من يبالغ في تحقيقها في زماننا[58]، وكلُّ ما تقدَّم يولِّد انْطباعاً بأنَّ اطلاق الحكْم على حقيْقة همْزة (الوصْل) بحكْم عام ليس تامّاً، وإنْ كان لها وجْه آخر في نطْقها يشْبه التسهيل في اللهجات الحديْثة[59]، وذلك لا يخْرجها عنْ كونها همْزة، لما مرَّ، وإنْ لم تشْتمل في أحد وجْهي نطْقها، أعْني التسْهيل، على حبسة حنْجرية كاملة، إذْ لا تخْلو من غلْق خفيف يتمُّ بسرْعة دون التركيْز والانفجار الذي لهمْزة القطْع. وذهاب بعْضهم إلى اختلاف الهمزتين في صفة الجهْر[60]، فغيْر مسلَّم به[61]. وما قيْل: من كون همزة (القطع) مهْموسة، أو محايدة، فيمْكن تخْريجه عنْدهم بناء على الفرْق بيْن كوْن همْزة القطع مفْتوحة، أو ليْست كذلك، أو كونها مرة محقَّقة ومرَّة (بين بين)[62]، وقدْ يكوْن الفرْق بين وضْع نطْقها ساكنة أو متحركة أدَّى إلى هذا الإرباك في وصْفها، وخفاء صفة الجهْر عليهم.

وقد تكون الظواهر اللهجية المتأصِّلة قديماً من تحْقيق وتخْفيف للهمزة، قد ألقت بظلالها على طريقة نطْقها في زماننا، وإذا كان علماؤنا المتقدِّمون، وهم الشهود على هذه اللغة، لمْ يخْفَ عليهم كون الألف الممالة، أو المفخَّمة ألفاً، فكيف يخفى عليهم بهذه السهولة أنّها إذا كانت للوصل أو بين بين، فهي ليست همزة.

وليست همزة (الوصْل)، إذا لم تحقَّق عنْد النطْق، كهمْزة (بين بين) تماماً؛ لأنَّ ذلك مرْتبط في الثانية بسياق تُسْبَق فيه بغيْرها، وبما أنَّ هذا التخْفيف يُقرِّبها من الساكن، وهو ليس مرضياً عنْدهم الابتداء به، فهذا يكْشِف أنَّ همْزة (الوصْل) الأصْل فيها عنْدهم عدم التخْفيف، لأنَّه يقرِّبها من الساكن أيْضاً.

المبحث الثالث: الابتداء بالساكن

أولاً: القول بعدم الجواز عند النحويين

كثيراً ما تعرَّض النحويون المتقدمون لهذا النحو من الابتداء، وبالأخصّ في تعليل بعض الظواهر الصوتية، وقدْ صرَّح أكْثرهم فيها بمنْعه[63]، جاء في المنْصف بأنَّ هذا الابتداء ((غير ممْكن في الطاقة، فضْلاً عن القياس))[64]. وكلمات مثْل المحال، والمتعذّر، والمستحيْل، وغير الممْكن[65] الواردة في التعبير عن هذه الظاهرة، تتجاوز حدوْد الاستدْلال بعدم الوقوع في الاستعمال، لأنّها تُنْبئ عن كونها مبنيّة على أساس عقْلي، فهمْ ينْظرون إلى المسْألة من وجْهة نظر عقْلية، يثْبت بموجبها ما قرَّروه، والحكْم العقْلي مرجعه عادة إلى

مسْألة اجتماع الضدَّين أو النقيضيْن، ويمْكن توجيه كلامهم على هذا الأساس، بالقول: إنَّ السكوْن يعْني الوقوْف على موْضع إنتاج الحرْف، فهو إيقاف لامتداد الصوت وقطع له، فإذا أردْنا نطْق الحرْف للزم ذلك الانفراج والابتعاد عن موضع إخراج الحرْف بالمقدار اللازم لتحقُّق الصوْت ثمّ الاطباق والوقوف على هذا الموضع. فإذا أردْنا النطق بالحرْف ساكناً، فيلزم منْه كون موضع النطْق موقوفاً عليه، وغيْر موقوف عليه. وببيان آخر: يكون اللسان مثلاً، ساكناً ومتحرّكاً، فكونه ساكناً، بمعْنى البقاء على الموْضع وعدم الانْحياز إلى بعْدٍ آخر، وكوْنه متحرّكاً، بمعْنى ما يحْتاج إليه اللسان من حركة يقْفل فيها مجْرى الهواء على موْضع النطْق.

ولا نقاش في أنَّ تصْوير المسألة بهذا النحْو من اجْتماع الضدَّين، قدْ تكوْن نتيْجته الاستحالة، ولكنَّ الكلام في عدم انْطباقه على كثيْر من الحروف، لأنَّ السكوْن قطْع للصوْت وإعدام له، بموجب هذا الحكْم العقْلي، لكنَّنا نجد أنَّ كثيْراً من الحروف لا يتحقَّق فيها عنْد السكون قطْع الصوْت وإعدامه، إذْ لا يتنافى نطْقها مع بقاء أعْضاء النطْق على حالها من التوقُّف على الموْضع، مع اسْتمرار تدفُّق الهواء الذي يسْمح بامتداد الصوت ثم الانتقال منْه إلى لاحقه مباشرة، فحروف مثْل القاف والدال والباء وغيْرها ممّا ينْقطع معها الصوت، ويتوقَّف معها تدفُّق الهواء، لا يمْكن الابتداء بها ساكنة، ولكنّ هناك حروفاً أُخْرى، كاللام والحاء والضاد وغيْرها ممّا يسْتمر فيها خروْج الهواء وامْتداد الصوْت، على الرَّغْم من التوقُّف على موضع إنتاجها، يمْكن النطْق بها ساكنة؛ لأنَّ السكون المقْصود في الدليْل العقْلي لمْ يتحقَّق مصداقه، وهو التوقُّف التام للصوْت. وبهذا المعنى يمْكن تفْسير الرأْي القائل بالجواز، ولكنْ بلغة المناطقة يكون الجواز على نحْو الموجبة الجزئية، أي (بعْض الابتداء بساكن جائز).

وبموجب ذلك يمْكن حلّ إشكالية جرى الخلاف فيها، وهي أنَّ النحْويين مع تسْليمهم بالمنْع منْه في لغتنا، فقدْ اخْتلفوا في جوازه في اللغات الأخْرى. ذكر ابن جنّي بأنَّ ((أبا علي، رحمه الله، كغيْر المسْتوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم، ولعمْري إنَّه لمْ يصرّح بإجازته، ولكنَّه لمْ يتشدَّد فيه تشدُّده في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن.... قال: فإذا كان بعْض المتحرّك لمضارعته الساكن لا يمْكن الابتداء به، فما الظن بالساكن نفْسه! قال: وإنَّما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمْزمة))[66]، وأتْبع ابن جنّي ذلك بقوله: ((وأمّا أنا فأسمعهم كثيْراً إذا أرادوا المفْتاح قالوا: كليْد؛ فإنْ لمْ تبْلغ الكاف أنْ تكون ساكنة، فإنَّ حركتها جدُّ مُضْعفة، حتّى إنَّها ليخْفى حالها عليّ، فلا أدري أفتْحة هي أمْ كسْرة))[67].

والكلام المنْقول عن أبي علي، وكلام ابن جنّي لا يمْتنع أنْ يفْهم بالنحْو الذي ذكره الرضي بقوله: ((والأكْثرون على أنَّ الابتداء بالساكن متعذّر، وذهب ابن جنّي إلى أنَّه متعسِّر لا متعذِّر، وقال يجيء ذلك في الفارسية نحْو: شْتَر وسْطام، والظاهر أنَّه مسْتحيْل))[68]. إنَّ عدم تشدُّد أبي علي في الإفْساد، وعدم تصْريحه بالإجازة لازمه عدم التصْريح أيْضاً، بعدم الإجازة، ولذلك يمْكن أن يُحْمل هذا الكلام على أنَّه خروج من دائرة الاسْتحالة والتعذُّر إلى كوْنه مُتعسِّراً، فليْس عدم الوقوع بسبب التعذُّر؛ لأنَّ الأحكام العقلية غيْر قابلة للتخصيص. وكذلك القضيَّة الشرطيَّة التي وردت في كلام ابن جنّي ((فإن لمْ تبْلغ الكاف أن تكون ساكنة))[69]، يثْبت له مفْهوم مخالفة، وهو (فإنْ بلغتِ الكافُ أنْ تكوْن ساكنة، فلا حركة فيها)، وواضح أنَّ المشْروط ينْتفي بانتفاء شرْطه، فيثْبت العكْس، ولا مانع من أنْ يكون لابن جنّي رأْي آخر بالاستحالة في تأليف آخر.

وبلحاظ ما قُدِّم، يظْهر إمْكان توجيه الاعتراض على الرضي الذي ذكره أحد الباحثيْن، إذْ بعْد نقْله كلام الرضي السابق وكلمات ابن جنِّي المانعة من هذا الابتداء قال: ((فهل يُفهم من ذلك أنَّ ابن جنّي يرى أنَّ الابتداء بالساكن مُتعسِّر لا متعذِّر؟ وكيف يوفِّق الرضي بين زعْمه هذا وبين قوْل ابن جنِّي السابق))[70]، فكلام الرضي إنْ أراد به تصْريح ابن جنّي بذلك، فهو غير صحيح، ولعلَّه يقصد قولاً لمْ يصل إلينا، لجعله ما ذكره مذهباً لابن جنِّي، ونقل قولاً له بذلك على خلاف ما ذكره في كتبه؛ ولذلك لا يترجَّح قصْده له، بل يترجَّح المعْنى الذي ذكرناه، وهو النقْل بالمفهوم والدلالة الالتزامية؛ لأنَّ النطْق إذا تعذّر في لغتنا وجاز في لغة أخْرى، فهذا يعْني أنَّه لا يقع لتعسُّره، وليس لامتناعه واستحالته، لأنَّ الحكْم العقْلي لا يُخصّص، فإنْ ثبت الإمكان في لغة فإنَّه يثْبت في كلِّ لغة.

وأمّا ابن يعيْش فإنَّه يُصرّح باستحالة هذه الظاهرة الصوتية مطْلقاً، أي في كلِّ اللغات، فقد علَّق على كلام الزمخْشري ((لأنَّه ليس من لغتهم الابتداء بالساكن))[71]، بقوله: ((ربَّما فهم أنَّ ذلك ممّا يخْتص بلغة العرب، ويجوز الابتداء بالساكن في غير لغة العرب، وليس الأمر كذلك، بل إنّما كان ذلك لتعذُّر النطْق بالساكن، وليس ذلك مخْتصّاً بلغة دون لغة))[72]. كما أنَّه في موْضع آخر ذكر أيْضاً ((وليس ذلك بلغة، ولا أنَّ القياس اقْتضاه، .... فقدْ ظنَّ بعْضهم أنَّ ذلك من لغة العرب لا غيْر، وأنَّ ذلك ممْكن، وهو في لغة قوم آخرين، ولا ينبغي أنْ تتشاغل بالجواب عن ذلك؛ لأنَّ سبيل معْتقد ذلك سبيْل منْ أنْكر العيان وكابر المحسوس))[73]. وتعْميم الحكْم بالاستحالة لجميْع اللغات فيه مجازفة، لعدم استقْرائه لجميع اللغات في زمانه.

ثانيا: القول بجواز الابتداء بساكن

يقْف القارئ لكلمات بعْض النحويين على وجود قول آخر مفاده جواز الابتداء بما أوله ساكن، فقدْ تعرَّض ابن جني لذكْره دون أنْ ينسبه إلى قائل معيّن، إذ ذكر ((وليس لقوْل منْ جوّز الابتداء بساكن من القدر ما يتشاغل بإفساده، وإنَّما سبيله في هذا سبيل منْ شكَّ في المشاهدات السوفسطية، ومن ليس بكامل العقْل))[74]. وكلمات ابن جنّي هذه قدْ يفْهم منْها أنَّ هذا التجْويز الذي ذكره شامل للغة العربية، وليس مُختصّاً بغيْرها من اللغات الأخْرى، ولذلك تحامل عليه بهذه الكلمات، وإلا فقدْ تقدَّم منه ما يُشبه التردد في الحكْم بالامتناع المطلق الشامل لغير العربية فيما نقله عن أستاذه أبي علي، وما فسّر به ما سمعه من اللغة الفارسية، ولكنَّ السيوطي نسب إليه المنع مطلقاً، بقوله: ((لا يُبتدأُ بساكن، وهو محال في كلِّ لغة. أمّا في الألف فبالإجماع، وأمّا في غيْرها فكذلك نصَّ عليه ابن جنّي وأبو البقاء العكبري))[75]. وهذه النسبة لابن جني على خلاف ما نسبه الرضي إليه فيما تقدّم.

والظاهر أيْضاً منْ قول بعْضهم إنَّ ((العربية لا تبتدئ بساكن))[76]، اخْتصاص الحكْم بها دون غيرها، أو على الأقل عدم وجود حكْم لهم بعدم الجواز في غير العربية. وقال آخر: أمّا ((الابتداء بالساكن الصامت، أعني غير حرْف المدّ، فقدْ جوَزه قوْم.... فيجوز أنْ يقدَّم الصامت الساكن على الحركة، ولا يجوز أنْ تقدَّم الحركة على الحرْف))[77]، ووصْفه الساكن بأنَّه متقدم على الحركة لا يتَّسق مع ما يرْمي إليْه؛ لأنَّ الصامت إذا تقدَّم على الحركة لا يبْقى ساكناً، وكوْنها ليْستْ بعْده مباشرة يخالف السياق، فكما أنَّ التقدُّم لها يكون مباشراً، فكذلك التأخُّر.

وذهب كثير من الباحثين المحدثين إلى جوازه ووقوعه في اللغة العربية، على الخلاف فيما بينهم في قصْره على اللهجات في عصْرنا، أو في شموله للغة الفصيْحة أيْضاً. فقد تبنَّى الدكتور إبراهيْم السامرائي وقوعه في اللغة العربية فصيحها ولهجاتها إذ يرى أنَّ الأفعال والأسماء المبدوءة بهمْزة (الوصل) عنْد النحْويّين، هي في حقيقتها من نوع الابتداء بساكن، ولا وجود لمثْل هذه الهمْزة قبْله[78]. وصرَّح بعْض اللغويين بتحقّقه في لغتنا، سواء أكان ذلك في البدايات التاريخيَّة للغة، أم كان على مسْتوى اللهجات المحليَّة، فقدْ افترض الدكتور بشْر أنَّ لغتنا تُقِرُّ ذلك ((في فتراتها التاريخية السابقة، حيث كان من الجائز الابتداء بالساكن في النطق آنذاك، ولعلَّ ممّا يشير إلى هذا الافتراض وقوع هذه الظاهرة.... في اللغة السريانية، وربَّما في العبْريَّة كذلك، وفي بعْض اللهجات الحديثة، كاللهجة اللبنانية))[79]. ومن حيث الإمْكان ذكر أنَّ ((النطْق بالساكن ابتداء، بوصْفه إمْكانية صوتيَّة، أمْر ليس متعذِّراً، أو مسْتحيلاً لا في الواقع، أو التصور، أو كليهما. كما لا نظنُّ أنَّ العربي يعْجز بجهازه النطقي عنْ أداء هذه الظاهرة الصوتية))[80]، وذكر غيره كلاماً يقْرُب من ذلك، وهو أنَّ ((نظام العربية الصوتي، لمْ يألف مثل هذا اللون من الابتداء، على الرغم من أنَّها ظاهرة متواجدة في أرومتها من اللغات السامية، مثل اللغة السريانية، ولعلَّها كانت في زمن ما من تاريخ العربية موجودة، لكنَّها انْدثرت .... ويبْقى المستوى العامّي مُحْتفظاً بها في كثير من الكلمات في اللهجات المحليَّة))[81]. وما ذكروه من وجودها في إحْدى اللغات السامية لا يصْح بمفْرده لأنْ يكون دليلاً يمْكن البناء عليه، والاستدلال بوجودها في اللهجات العاميَّة الحالية لا يثْبت وجودها السابق على وجه القطْع.

ثالثاً: توجيه الرضي للابتداء بالساكن في اللغة الفارسية

للرضي كلام في توجيه الابتداء بساكن في الفارسية، إذْ يقوْل بعْد حكْمه بالاسْتحالة: ((و لا بدَّ من الابتداء بمتحرّك، ولمّا كان ذلك المتحرّك في شْتَرْ وسْطام في غاية الخفاء كما ذكرْنا، ظنَّ أنَّه ابتدئ بالساكن، بل هو معْتمد قبل ذلك الساكن على حرْف قريب من الهمْزة مكسوْر، كما يُحسُّ في نحْو عَمْرو وقفاً، بتحْريك الساكن الأوَّل بكسْرة خفيَّة، وللطْف الاعتماد لا يتبيَّن))[82]. وقال في موْرد آخر: ((وكذلك إذا فرضْت أوَّل كلمة تريد النطْق بها ساكناً، وذلك ممّا لا يجيء في العربية في ابتداء الكلام إلا مع همْزة الوصْل، ويوجد في الفارسية كقوْلهمْ: شْتاب وسْطام، وجدت من نفْسك أنَّك تتوصَّل إلى النطْق بذلك الساكن بهمزة مكْسورة في غاية الخفاء، حتى أنَّها من جمْلة حديْث النفْس، فلا يدركها السامع، ثمَّ تجْهر بالحرْف الساكن في أوَّل الكلمة، فيتحقَّق لك أنَّ إزالة كلْفة النطْق بالساكن بالكسْرة، سواء كان ذلك الساكن في أوَّل الكلمة أو في آخرها أو في وسطها، منْ طبيعة النفْس وسجيَّتها إذا خلَّيتها وشأْنها))[83]. وفي هذا الوصْف إرباك من جهات عدَّة:

الأولى: وصْفه الصوْت المتقدِّم على الساكن، تارة بكونه همْزة مكْسورة، وتارة بكونه حرْفاً قريباً من الهمْزة، ولا يُعْلَم وجود حرْف في لغتهم على هذه الصفة، وهل يوْصف هذا الصوْت بأنَّه همْزة أو أنَه حرْفٌ قريب منْها؟!.

الثانية: ما الدليل على وجود مثل هذا الحرْف الذي لا يدْركه السامع؟ مع أنَّه ينصُّ على أنّ الجهْر قدْ تحقّق ابتداء بالحرف الساكن، وعلّل ذلك بأنَّ إزالة الكلْفة في النطْق قدْ تحقّقتْ بوساطة الكسْرة، ولا أدري لمَ نسب ذلك إلى الكسرة، مع أنَّ الصوت الخفي عبارة عنْ همزة مكسوْرة لا كسرة فقط.

الثالثة: تعميمه لوجود هذا الصوت قبل الساكن مهما كان موْقعه، ولذلك مثَّل له بالوقْف على كلمة (عمْرو)، حيث إنَّ الساكن الأوَّل، وهو الميم، يحرَّك بكسْرة خفيَّة. ويلْزمه حينئذٍ أنَّها في ابتداء الكلام كسْرة أيضاً، ولمّا كان يدْرك أنْ لا استقلال للكسْرة عنْ الحرْف، ادَّعى لها حرفاً هو الهمْزة، أوْ ما يقْرب منْها. ولا يطْمأنّ بوجود صوْت بهذه الصفة في لغتنا، لأنَّ وصفه له محجوج بوصْف المتقدِّمين لهمْزة (الوصْل)، وخاصَّة مع تعْميم هذه الحركة المخْتلسة لكلِّ التقاء ساكنين. والذي يترشَّح للباحث من ذلك، أنَّها إذا كانت في حشْو الكلام في مثْل (الضالّين)، و(بكْرْ وعمْرْو) عند الوقْف عليهما، فالحركة المخْتلسة، على فرْضها، ليست للحرْف الأوَّل، كما ذكر، بل هي حاصلة بعْد سكون الأوّل، وقبْل نطْق الثاني، ويمْكن تفْسيرها بأنَّ الصوْت الساكن المتقدِّم تكون معه أعْضاء النطْق بكيفية معيَّنة من التوقُّف على مخرج الحرف الأول، ولأجْل الانْتقال من وضْع إلى آخر يحْدث انفراج خفيف عنْ موْضع الأول اسْتعداداً لنطْق الثاني، ونظراً لطبيْعة حركة أعْضاء النطْق، حيث إنَّ أغْلب الأعضاء المتحركة تكون حركتها باتجاه الأعلى، فعنْد الإتيان بنطْق الساكن الثاني يحْصل انْسداد لمجْرى الهواء، حركته مُبْتدؤها أسْفل موْضع الحرْف المراد نطْقه، فيظْهر ما يشْبه الحركة الخفيفة الناشئة من إعادة التموْضع لبعْض أعْضاء النطْق اسْتعداداً للنطْق بالساكن. ويمكن ادعاء وجود مثْل هذه الحركة قبل كل ساكن، ولو كان قبْله متحرّك، فكلمة (مَنْ) مثلاً، يكوْن نطْقها عنْد الفحْص الدقيق (م ـــَ نْ)، بحيث تنْطق النون بما يشبه (اِنْ) بعد الفتْحة، وهي الكسْرة الخفيفة نفْسها التي ادَّعاها الرضي، ويظْهر ذلك إذا انْتبهْنا إلى أعْضاء النطْق بعْد إطالة الفتْحة قليلاً ثمَّ الالتفات إلى كيفية تكوُّن النون الساكنة. وفي الواقع هذه ليست حركة بالمعْنى الذي أراده، بلْ تحريْك تقْتضيه طبيْعة حركة أعْضاء النطْق، فإذا أُوْقفَ اللسان على موْضع النُّون، ثمَّ تُنْطق متحركة بأيِّ حركة، لانْتفى وجود الحركة التي كانت موجودة قبْل نطْقها ساكنة. أمّا إذا نُطْقتْ ساكنة فاللسان يُطْبق على موضع النطْق للحرْف من الأسْفل، فيُخيَّل للمتكلِّم وربَّما السامع أنَّها كسرة، ولسرْعة تتابع الحروف لا يُلْتفت إلى هذه الطبيعة الحركيَّة لأعْضاء النطْق، ولعلّ ذلك هو سبب عدم اعْتداد النحويين بهذا الصوْت، فلمْ يقرّوا بوجوده بين الساكنين.

ولو كان لصوتها بروْز، فهو نوع من التحريك ناشئ من ضرورة تغيُّر وضْع أعْضاء النطْق المتقدِّم ذكره. وجَعْلُ الرضي هذه الحركة هي نفْسها التي في ابتداء الكلام، قدْ يُبرّر الرأْي المتقدِّم للدكتور إبراهيم السامرّائي، بلحاظ ما ذكرْنا من كونها حركة طبيعيَّة لا حركة اصطلاحية. وهذا الرأْي لا يصحُّ إلّا إذا حاول المتكلِّم أنْ يُلْغي أثر الصوت السابق على الساكن قدر الإمكان، ومحاولة النطْق بالساكن مباشرة، فإنَّه يقْتضي أنْ يجْري الهواء قليلاً قبْل الإعاقة أو الاحتكاك مصْدراً صوتاً استعداداً للجهر بالساكن، وهذا لا ينْطبق على همْزة (الوصْل) فقط في لهجاتنا، بل ينطبق على ما أوَّله همزة (قطْع) أيْضاً، عنْد محاولة الابتداء بالحرْف

الساكن بعْدها دون همْزة، فلو جرَّبْنا نطْق كلمات مبْدوءة بهمْزة قطْع، لوجدْنا أنَّها قدْ تنْطق كهمْزة (الوصْل) تماماً، أي بصوْت ناشئ منْ إسْقاط الهمْزة أيْضاً. ولعلَّ د. بشْر في تفْسيره لهمْزة (الوصْل) إنّما كان يقْصد هذا الصوت الطبيعي لحركة أعْضاء النطْق عنْد محاولة تكلُّف الابتداء بالساكن دون وجود سابقة. وعليه يمْكن عدّ هذه الكيْفية من النطْق، إمّا منْ قبيل الابتداء بساكن، كما ذهب إليه الدكتور السامرّائي، وإمّا أنْ يكون منْ الابتداء بصوْت قبْل الساكن ليس حركة، ولكنّه تحْريك طبيعي لمحاولة إنْتاج الحرْف، كما ذهب إليه د. كمال بشر، ولكن بالمعنى الذي تصوَّرناه في كلام الرضي، وهو في الحالتين ليس صوْت همْزة (الوصْل) ولا كسْرتها، كما رأى الرضي، ولكنْ لو أُظْهر هذا الصوْت من البداية، من دون تكلّف النطْق بالساكن مباشرة، لكان همْزة.

ويظْهر من ابن جنّي في تفْسيره لكلمة (كليد) في الفارسية، أنَّ أمرها يدور بين محْتملين: أوّلهما: بلوغها أنْ تكون ساكنة. وثانيهما: أن لا تبْلغَ ذلك فتكون محرَّكة بحركة مُضْعَفة جداً، ولمْ يُشر إلى احتمال كون الصوْت سابقاً على الكاف، وليس ابْن جنّي ممّن يخْفى عليْه ذلك، لو كان هذا الصوْت موجوداً. وهذا يشي بأنَّ النطْق الذي وصفه الرضي، إمّا أنْ لا يكون كما هو في زمانهم، أو أنَّه لا يُعدُّ هذا الصوت عنْدهم إلا حركة طبيعية لأعْضاء النطْق تسْبق الساكن، لما تقدَّم في تفْسير حكْمهم العقْلي بالامتناع، من أنَّ الساكن الموقوف عليه لا ينْطق في حال سكوْنه إلا في حالتين: أنْ يقْبل الصوت الامتداد، ليهيّئ اللسان مثلاً، للانتقال إلى النطْق بالحرْف الذي يلي الساكن، أو أن يكون مُعْتمداً على هذه الحركة الطبيعيَّة التي تصْدر من ضخّ مقْدار من الهواء ممّا يتسبب بإصْدار صوْت ضعيْف ناشئ من الغلْق أو التضْييق المفاجئ على موْضع النطْق من دون أنْ يُتْبع بحركة.

الخاتمة

خَلُصَ البحْثُ بعْد سبْره لآراء النحويين وأهل اللغة إلى جنْي ثماره المتمثِّلة بما يأتي:

1- إنَّ الابتداء بحركة ليس له تحقُّق في لغتنا العربية، فصيحها وعاميّها، وما مُثِّل له به لا يخلو من كوْنه مسبوقاً بهمْزة (وصْل)، أو مسْبوقاً بصوْت طبيْعي يقْتضيه النطْق بالساكن، ولذلك لا نجد مثالاً للابتداء بحركة يليها حرْف متحرِّك.

2- من قال بأنَّ موْقع الحركة سابق على الحرْف، يلزمه تبنّي وقوع ظاهرة الابتداء بحركة في اللغة ضرورة، وإنْ لم يصرّحوا بذلك.

3- الابتداء بساكن لا يقع في اللغة الفصيحة لتعسره على الناطق العربي، لا لتعذُّره، ويمْكن وقوعه في اللهجات المعاصرة، ويتحقَّق ذلك في حالتين: هما: كون الساكن حرْفاً يمْتدُّ به الصوْت، أو أنْ يكون مسْبوقاً بصوْت طبيعي ناشئ من اعتراض مجْرى الهواء حين الإطباق على موْضع الساكن.

4- أثبت البحْث عجْز المحدثين عن إثبات ابتداء المقْطع بحركة في غيْر الهمْزة. وأمّا فيها، فيدلّ اختلافهم في حقيقتها على ضعْف ما ذهبوا إليه.

5- تفْسير همْزة (الوْصْل) بأنَّها صويت قصيْر، أو صائت إيصال، أو أنَّها لا وجود لها أصْلاً ليس صحيحاً، بل هو وصْفٌ لظاهرة أخْرى عنْدما نُسْقط همْزة (الوصْل) ونحاول البدء بساكن، فما ذكروه وصْف لصوْت آخر، ليْس هو همْزة (وصْل) محقَّقة، ولا مسهَّلة، بل هو صوْت طبيعي ينْشأ من إسْقاط الهمْزة، وصْلاً كانت أمْ قطْعاً، وتفْسير أحد الصوْتين بالآخر فيه خلْط بينهما.

6- لا وجود لحركة الكسْرة، بالمعْنى الذي ادَّعاه الرضي بين الساكنين، لا في الحرْف الأول ولا في الثاني، وتعميم هذا الصوت لحركة همزة (الوصْل) ابتداء، إنَّما هو نفْي لوجودها.

7- أدقُّ وصْف لهمْزة (بين بين) وهمْزة (الوصْل)، هو وصْف النحويين المتقدِّمين، ولا يصحُّ كونهما حركة، أو صوتاً بين المصوتات والهاء.

الهوامش

1) ينْظر: شرْح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت 368ه)، (تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012م): 5/ 12، المنْصف شرح كتاب التصريف، أبو الفتْح عثمان بن جني الموصلي (ت 392ه)، (ط1، دار إحياء التراث القديم، 1954م): 53، شرْح المفصَّل، ابن يعيش النحْوي الحلبي (ت 643ه)، (تح: د. عبد الطيف بن محمد الخطيب، ط1، مكتبة دار العروبة، الكويت، 2014م): 9/ 242.

2) ينْظر: كتاب سيبويه، أبو بشْر عمرو بن عثمان (ت 180ه)، (تح: عبد السلام محمد هارون، ط6، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2013م): 4/ 144، كتاب التكْملة، أبو علي الفارسي (ت 377ه)، (تح: د. كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 2010م): 204.

3) كتاب سيبويه: 4/ 241، 242.

4) المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرْف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م): 174.

5) مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسَّان، دار الثقافة، 1970م: 171.

6) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، د. محمود عكاشة، ط1، دار النشر للجامعات، مصر، 2005م: 34، 41.

7) كتاب التكملة: 204، وينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني ت 392ه، (تح: محمد علي النجار، قدَّم هذه الطبعة: د. عبد الحكيم راضي، ط5، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010م: 2/ 330، وشرح المفصَّل: 9/ 112، 224.

8) كتاب سيبويه: 4/ 144.

9) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ت 316ه، (تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م): 2/ 364. وينظر: كتاب التكملة: 198، 204.

10) ينظر: كتاب التكملة: 204، وشرح المفصل: 9/ 111، 234.

11) شرح المفصل: 9/ 111.

12) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني ت 392ه، (تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاته عامر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012م): 1/ 43.

13) المصدر نفسه: 1/ 46.

14) المصدر نفسه: 1/ 46.

15) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، تعريب صالح القرماديّ، تونس، 1966م: 39، وينظر: دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 2006م: 388، المنهج الصوتي للبنية العربية: 207، الوقف في المدونة النحوية، د. جواد كاظم عناد، ط1، تموز ديموزي، دمشق، 2019م: 118.

16) تجاور الصوامت، في العربية، د. جواد كاظم عناد، ط1، تموز، دمشق: 64.

17) سر صناعة الإعراب: 1/ 43، 46.

18) ينظر: الخصائص: 2/ 326، 327.

19) ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/ 46.

20) الخصائص: 2/ 323.

21) سر صناعة الإعراب: 1/ 44.

22) الخصائص: 2/ 327.

23) ينْظر: المصدر نفسه: 2/ 327، 328، 329.

24) العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، ط2، دار المشرق، بيروت، 1980م : 42، وينظر: مبادئ اللسانيات، د. أحمد محمد قدُّور، ط1، الدار العربية، بيروت، لبنان، 2011م: 160.

25) دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، دار غريب، القاهرة: 121.

26) المدخل إلى علم اللغة، ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م: 101، وينظر: التطور اللغوي، مظاهرة وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م: 94، فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة: 194.

27) ينظر: المدخل إلى علم اللغة، ومناهج البحث اللغوي: 102، مبادئ اللسانيات: 157، 158، مباحث في اللسانيات، مباحث في اللسانيات، تحسين فاضل عباس، ط1، دار الرفدين، بيروت، 2020م: 14.

28) علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجيا، د. عصام نور الدين، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، 1992م: 95.

29) القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن، د. جواد كاظم عناد، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2011م: 125.

30) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 42، مبادئ اللسانيات: 155.

31) المنهج الصوتي للبنية العربية: 41.

[32]) اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنْهج، د. سمير شريف استيتية، ط2، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2008م: 34.
[33]) مناهج البحث في اللغة: 179.
[34]) المصدر نفسه: 177.
[35]) العربية الفصحى: 43.
[36]) تجاور الصوامت: 135.
[37]) دراسة الصوت اللغوي: 302.
[38]) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، ط2، دار الفكر، دمشق، 2007م: 279.
[39]) القراءات القرآنية في ضوء علْم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة: 107.
[40]) القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن: 129، 130.
[41]) المصدرنفسه: 130.
[42]) دراسات في علم اللغة: 109.
[43]) المصدر نفسه: 119.
[44]) المصدر نفسه: 121.
[45]) المصدر نفسه: 121.
[46]) المصدر نفسه: 129.
[47]) علم اللسانيات الحديثة، د. عبد القادر عبد الجليل، ط1، دار صفاء، عُمان، 2002م: 406، 407.
[48]) المصدر نفسه: 404.
[49]) المصدر نفسه: 407.
[50]) المصدر نفسه: 357.
[51]) المصدر نفسه: 404.
[52]) تجاور الصوامت: 104.
[53]) المصدر نفسه: 131، 132.
[54]) المصدر نفسه: 132.
[55]) المصدر نفسه: 138.
[56]) ينظر: كتاب سيبويه: 4/ 445، سر صناعة الإعراب: 1/ 61.
[57]) ينْظر: الجمل في النحْو، الخليل بن أحمد الفراهيدي ت 170ه، (تح: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1995م: 261، كتاب سيبويه: 4/ 150، 151، شرح كتاب سيبويه: 5/ 17.
[58]) ينْظر: دراسات في علْم اللغة: 129.
[59]) ينْظر: التطوّر اللغوي مظاهره، وعلله، وقوانينه: 76.
[60]) ينْظر: علْم اللغة، مقدّمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت: 157، التفكير اللغوي بين القديم والجديْد، د. كمال بشر، دار غريب، القاهرة، 2005م: 393، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنْهج:34، 37، علْم اللسانيات الحديثة: 369
[61]) ينْظر: مباحث في علم اللغة واللسانيات، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط1، دار الشؤون الثقافية (آفاق عربية)، بغداد، 2002م: 97، دراسات في علْم اللغة: 120.
[62]) ينْظر: التفْكير اللغوي بين القديم والجديْد: 394.
[63]) ينظر: الأصول في النحو: 3/ 245، 367، شرْح كتاب سيبويه: 5/ 12، المنْصف: 53، توجيه اللمع، أحمد بن الحسين الخباز، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، ط2، دار السلام، مصر، 2007م: 571.
[64]) المنْصف: 53.
[65]) ينظر: شرْح المفصّل: 9/ 111، شرْح الرضي على الشافية ، رضي الدين الاستراباذي ت 686ه، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي ت 1093ه، (تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار المجتبى، قم، إيران، 2010م: 2/ 366، شرح الأشموني، علي بن محمد، نور الدين الأشموني ت 900ه، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م: 4/ 73.
[66]) الخصائص: 1/ 92.
[67]) المصدر نفسه: 1/ 92، 93.
[68]) شرح الرضي على الشافية: 2/ 366.
[69]) الخصائص: 1/ 92، 93.
[70]) علْم التصْريف دراسة في فكْر ابن جنّي، د. شهاب النمر إسماعيل، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2016م: 239.
[71]) المفصّل في صنْعة الإعراب، محمود بن عمرو، جار الله الزمخشري ت 538ه، (تح: د. علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م: 497.
[72]) شرْح المفصّل: 9/ 242.

[73]) المصدر نفسه: 9/ 234.
[74]) المنْصف: 53.
[75]) همع الهوامع في شرح جمْع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت 911ه، (تح: أحمد شمس الدين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ، 2006م: 3/ 402.
[76]) إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر الأنباري ت 328ه، (تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م: 1/ 155.
[77]) شرحان على مراح الأرواح، شرح ديكنقوز، شمس الدين أحمد العروف بديكنقوز (ت 855ه)، ط3، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1959م: 120.
[78]) ينْظر: التطوُّر اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي، ط2، دار الأندلس، بيروت، لبنان، 1981م: 72.
[79]) دراسات في علْم اللغة: 125.
[80]) المصدر نفسه: 104.
[81]) علْم اللسانيَّات الحديثة: 405، 406.
[82]) شرْح الرضي على الشافية: 2/ 366.
[83]) المصدر نفسه: 2/ 340.

المصادر والمراجع

١. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ت 316ه، (تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م).
٢. إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر الأنباري ت 328ه، (تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م.
٣. تجاور الصوامت، في العربية، د. جواد كاظم عناد، ط1، تموز، دمشق.
٤. التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، د. محمود عكاشة، ط1، دار النشر للجامعات، مصر، 2005م.
٥. التطوُّر اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي، ط2، دار الأندلس، بيروت، لبنان، 1981م.
٦. التطور اللغوي، مظاهرة وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.
٧. التفكير اللغوي بين القديم والجديْد، د. كمال بشر، دار غريب، القاهرة، 2005م.
٨. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين الخباز، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، ط2، دار السلام، مصر، 2007م.
٩. الجمل في النحْو، الخليل بن أحمد الفراهيدي ت 170ه، (تح: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1995م.
١٠. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني ت 392ه، (تح: محمد علي النجار، قدَّم هذه الطبعة: د. عبد الحكيم راضي، ط5، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010م.
١١. دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، دار غريب، القاهرة.
١٢. دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 2006م.
١٣. دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، تعريب صالح القرماديّ، تونس، 1966م.
١٤. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني ت 392ه، (تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاته عامر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012م).
١٥. شرح الأشموني، علي بن محمد، نور الدين الأشموني ت 900ه، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.
١٦. شرْح الرضي على الشافية ، رضي الدين الاستراباذي ت 686ه، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي ت 1093ه، (تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار المجتبى، قم، إيران، 2010م.
١٧. شرْح المفصَّل، ابن يعيش النحْوي الحلبي (ت 643ه)، (تح: د. عبد الطيف بن محمد الخطيب، ط1، مكتبة دار العروبة، الكويت، 2014م).
١٨. شرْح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت 368ه)، (تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012م).
١٩. شرحان على مراح الأرواح، شرح ديكنقوز، شمس الدين أحمد العروف بديكنقوز (ت 855ه)، ط3، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1959م.
٢٠. العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، ط2، دار المشرق، بيروت، 1980م.
٢١. علْم التصْريف دراسة في فكْر ابن جنّي، د. شهاب النمر إسماعيل، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2016م.
٢٢. علم اللسانيات الحديثة، د. عبد القادر عبد الجليل، ط1، دار صفاء، عُمان، 2002م.
٢٣. علْم اللغة، مقدّمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت.
٢٤. علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجيا، د. عصام نور الدين، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، 1992م.
٢٥. فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٦. القراءات القرآنية في ضوء علْم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢٧. القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن، د. جواد كاظم عناد، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2011م.
٢٨. كتاب التكْملة، أبو علي الفارسي (ت 377ه)، (تح: د. كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 2010م).
٢٩. كتاب سيبويه، أبو بشْر عمرو بن عثمان (ت 180ه)، (تح: عبد السلام محمد هارون، ط6، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2013م).
٣٠. اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنْهج، د. سمير شريف استيتية، ط2، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2008م.
٣١. مباحث في اللسانيات، تحسين فاضل عباس، ط1، دار الرفدين، بيروت، 2020م.
٣٢. مباحث في علم اللغة واللسانيات، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط1، دار الشؤون الثقافية (آفاق عربية)، بغداد، 2002م.
٣٣. مبادئ اللسانيات، د. أحمد محمد قدُّور، ط1، الدار العربية، بيروت، لبنان، 2011م.
٣٤. المدخل إلى علم اللغة، ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.
٣٥. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، ط2، دار الفكر، دمشق، 2007م.
٣٦. المفصَّل في صنْعة الإعراب، محمود بن عمرو، جار الله الزمخشري ت 538ه، (تح: د. علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
٣٧. مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسَّان، دار الثقافة، 1970م.
٣٨. المنْصف شرح كتاب التصريف، أبو الفتْح عثمان بن جني الموصلي (ت 392ه)، (ط1، دار إحياء التراث القديم، 1954م).
٣٩. المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرْف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م).
٤٠. همع الهوامع في شرح جمْع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت 911ه، (تح: أحمد شمس الدين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ، 2006م.
٤١. الوقف في المدونة النحوية، د. جواد كاظم عناد، ط1، تموز ديموزي، دمشق، 2019م.